البحث العلمي و الإطلاع على الأرشيف التاريخي: -أرشيف ولاية وهران أنموذجا-

دة. ختير فوزية فاطمة *

الملخص:

الأرشيف التاريخي تراث الأمة وذاكرتها وأداة كتابة التاريخ، و لهذه الغاية يتم حفظه. تتولى هيئة الأرشيف الوطني من خلال مراكز الأرشيف التابعة لها، و الأرشيفيون العاملون بها مهمّة جمع الأرشيف التاريخي، و توفير الظروف الملائمة لحفظه، تصنيفه، مع وصفه، وإنتاج أدوات البحث الخاصة به، و هذا من أجل إتاحته للاطلاع. جزء كبير من أرشيف الجزائر التاريخي موجود بمراكز أرشيف أجنبية بفعل الاستيلاء الذي تعرّض له من طرف الدول التي استعمرت الجزائر ، خاصة من طرف الاستعمار الفرنسي الذي ظل منذ نزوله بالجزائر سنة 1830 يرحّل الأرصدة و الوثائق الأرشيفية المهمة. إلا أن هناك أرصدة سلمت من هذا النهب، ولا تزال محفوظة في بعض مصالح الأرشيف بعدّة ولايات .

مصلحة أرشيف ولاية وهران أو كما كانت تسمّى سابقا عُمالة وهران، تزخر بكمّ هائل من الأرصدة الأرشيفية التاريخيةن منها ما أنتج بعد الاستقلال، كما بها ثروة من الأرصدة تعود إلى الفترة الاستعمارية ، و أيضا إلى فترة الثورة التحريرية، و التي تشهد على الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال هذه الحقبة

* - كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإسلامية، قسم علم المكتبات، جامعة وهران 1، الجزائر.

من الزمن، هذه الأرصدة التي كثيرا ما يرجع إليها المؤرخون المحليون و غيرهم من أجل البحث عن الحقائق و إثراء بحوثهم. في هذا الإطار نحاول من خلال هذه الدّراسة تعريف الباحثين الشباب بهذه الأرصدة و ما تتضمنه من وثائق والمواضيع التي تتطرق لها، و خاصة التعرف على الأرصدة الأكثر استعمالا من طرف الباحثين خلال فترة زمنية معيّنة.

Abstract:

The archives constitute a national heritage, the memory of the nation, and at the same time the indispensable tool for the writing of history, for which they must be carefully preserved. In Algeria, the institution of the National Archives through its centers of wilayas and the archivists who represent them undertakes to collect the historical archives, setting up the conditions necessary for their preservation and ensuring their treatment, and in particular their classification, Description, as well as the realization of the research instruments that allow their communication. A large part of the archives of Algeria is found in foreign countries because of the transfers and looting committed by the countries that have occupied our country throughout history, and in particular by the French, who since their colonization To our country in 1830 have never stopped plundering our archival heritage. Rare are the facts that have escaped this and remain at the level of the center of the national archives and the archive services of wilayas. The archive department of the Wilaya of Oran, formerly known as the department of Oran, preserves at its level valuable historical archives, of which a considerable part dates from the colonial period, and which constitute a real testimony Of the facts that Algeria experienced at the time. These funds are the source for the research work of local researchers and even for that matter. Through this article, we try to expose and describe these funds and the

documents they contain, as well as the subjects dealt with by these collections, so that they are more and better known by researchers, in particular young researchers. But most of all, they try to find out which archive holdings were used and exploited by researchers for a specific period of time (2006-2009).

المقدمة:

يعتبر الأرشيف ذاكرة الأمة، و المادة الأولية للبحث العلمي و كتابة التاريخ، فإضافة إلى كونه أداة إثبات الحقوق بالنسبة للمواطن، و مرجع لإدارة الأعمال بالنسبة للمؤسسة، فإن الوثائق الأرشيفية تمثل المادة الخام اللازمة للمؤرخين والباحثين في إجراء دراساتهم و أبحاثهم، و التحقق من صحة المعلومات المتداولة، و الأحداث المدونة.

فإذا كانت المهمّة الرئيسية لمراكز الأرشيف و إضافة إلى صيانة التراث الأرشيفي الوطني و حفظه، و الحفاظ بذلك على الذاكرة الوطنية و على إحدى الممتلكات الوطنية وحتى الثقافية، فإن الغاية التي من أجلها يُحفظ الأرشيف هي خدمة البحث العلمي و الباحثين من خلال مدّهم بالوثائق الأرشيفية التي تثري بحوثهم و التي تتضمن الحقائق التي لا نجدها إلا في الأرشيف والتي سجلها التاريخ ضمن هذه الأرصدة الأرشيفية التي كانت تمثل وثائق أنتجت في إطار العمل و تشهد من خلاله عن وقائع معيّنة خلال سنوات مضت.

الوثائق الأرشيفية التي تنشأ خلال أداء الإدارات لأعمالها ونشاطها، تبقى تحت تصرف الهيئة التي أنتجتها مادامت هذه الأخيرة بحاجة إليها، هذا ما يعرف بالقيمة الأولية التي من أجلها أنشأت هذه الوثائق. وحتى عندما يصبح الرجوع لهذه الوثائق في حالات نادرة كمرجع، فإنها تبقى محفوظة على مستوى مصالح الأرشيف التابعة للهيئة المنتجة التي تعرف بمصالح الأرشيف

الوسيطة، أو مكاتب الحفظ المؤقت التي يكون مقرها داخل الإدارات المنتجة أو بالقرب منها.

عندما تفقد هذه الوثائق قيمتها الأولية الإدارية بالنسبة للإدارة المنتجة، تخضع للفرز من أجل تحديد ذات القيمة التاريخية منها، التي تدفع وجوبا إلى مراكز الأرشيف، هذا ما هو معمول به في كل الدول عموما، و هذا ما يتجلّى واضحا من خلال القانون الجزائري المسيّر للأرشيف الوطني، و التي جاء فيه أنه عند انتهاء مدّة استعمالها من طرف الهيئات العمومية المذكورة في المادة الثالثة من هذا القانون، تكون الوثائق المنتجة أو المستلمة موضع فرز لانتقاء ذات الفائدة الأرشيفية. و تضيف المادة أن الوثائق التي تحتوي على فائدة أرشيفية تُدفع وجوبا للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني[1]. و تجدر بنا في هذا الإطار الإشارة إلى أنه بالجزائر التشريعات الأرشيفية تعتبر كل ما أنتج من وثائق و ملفات قبل الاستقلال، أي قبل 1962 أرشيفا تاريخيا يُستوجب حفظه، وهي تشدد على ذلك و على ما يلحق من عقوبات لمن يخالف هذا. ويرجع هذا الإجراء لسببين اثنين، أولهما ما لحق من نهب و تدمير لأرشيف هذه الفترة على يد المستعمر الفرنسي، أدى إلى نقص حجمه و ندرته. و أيضا إلى عمليات الإتلاف غير القانوني التي قام بها بعض المسؤولون في الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال، جهلا منهم لقيمة هذه الأرصدة و أهميتها التاريخية والعلمية، والتي أدّت هي الأخرى إلى ضياع أرصدة ذات أهمية بالغة.

أولا: أهمية الأرشيف التاريخي

يمكن القول أن الغاية من حفظ الوثائق و الأرصدة الأرشيفية التاريخية تتمثل في وضعها في خدمة البحث العلمي و تحت تصرف الباحثين، هؤلاء الذين من حقّهم الاطلاع على الوثائق الأرشيفية، و استخدام المعلومات

التي تتضمّنها في بحوثهم و تقاريرهم، و هذا ما يكفله لهم القانون، ففي الجزائر تنصّ القوانين التشريعية المتعلّقة بالأرشيف على هذا و هي واضحة في هذا الموضوع، حيث يحدد القانون الخاص بالأرشيف في الجزائر إمكانية فتح الأرشيف العمومي للإطلاع من خلال المادتين العاشرة و الحادية عشر من النص اللّتين تطرقتا إلى موضوع الإطّلاع على الأرصدة الأرشيفية العمومية، كما ينصّ على حرّية ذلك ومجانيته، حيث جاء في المادة العاشرة، "أنه يتم فتح الأرشيف العمومي للإطلاع بحرية و مجانا بعد 25 سنة من إنتاجه"، أي أن الوثائق الأرشيفية بصفة عامة تصبح قابلة للاطلاع عليها بعد مرور 25 سنة على إنتاجها، هذا إذا لم تكن تحمل معلومات يمكن اعتبارها حساسة، أو ذات طابع خاص، "غير أنه و من أجل حماية السيادة الوطنية، و النظام العام، و شرف العائلات، فإن الإطلاع على بعض الأرصدة الأرشيفية لا يتم إلا بعد انقضاء الأجل المحدد على النحو التالي:

- 50 سنة ابتداء من اختتام القضايا المطروحة أمام القضاء وليست لها صلة بالحياة الخاصة للأفراد.

- 60 سنة ابتداء من تاريخ السند، بالنسبة للوثائق التي تهم أمن الدولة، أو الدفاع الوطني.

- 100 سنة ابتداء من من تاريخ ميلاد الشخص، بالنسبة للوثائق التي التي تحتوي علة معلومات فردية ذات طابع طبي لا سيما الملفات التي تخص حياة الأفراد الخاصة".

كما يشدد القانون من خلال مادته الحادية عشر في نفس السياق، "على أنه يتم الاطّلاع على الأرشيف العمومي الذي بكون بطبيعته في متناول العامة دون أجل محدد"[2].

الإطلاع على الأرشيف العمومي من أجل البحث العلمي يكفله إذن القانون و التشريع للباحثين، وهو حق من حقوق المواطن بصفة عامة والباحثين بصفة خاصة لأن الوثائق الأرشيفية تبقى السبيل الوحيد للوصول إلى الحقائق، و لكتابة التاريخ، إضافة إلى كونها تمثل ذاكرة الأمة و المجتمع.

الأرشيف التاريخي لا يقتصر فقط على الأرشيف العمومي، فللأرشيف الخاص في بعض الأحيان الأهمية نفسها بالنسبة للبحث العلمي، هذا ما تدركه الهيئات المسؤولة عن الأرشيف عل المستوى الدولي، هذه الهيئات التي تدعوا أيضا إلى الاهتمام بالأرشيف الخاص الذي تثبت أهميته بالنسبة للبحث العلمي، وتطالب بتقديم كل التسهيلات للخواص الذين يملكون أرشيفا خاصا ذو أهمية عمومية من أجل جعله تحت تصرف الباحثين و البحث العلمي، في الجزائر، القانون المتعلق بالأرشيف أولى أهمية بالغة للأرشيف الخاص حيث خصص له الباب الثالث كاملا من القانون، المتكون من سبع مواد تناولت كلها هذا النوع من الأرشيف الذي قد يحوزه الخواص، أو العائلات، أو المؤسسات، أو المنظمات غير العمومية، و يدعوا مُلاكه إلى التصريح به، كما يدعو مراكز الأرشيف إلى دعم حفظ هذا النوع من الأرشيف، و تقديم كل التسهيلات إلى أصحابه في حالة إيداعهم لهذه الوثائق، سواء لفترة زمنية معينة، أو عند هبته إلى مركز الأرشيف، مع ضمان منحهم نسخة مجانية منه[3]. و يمكننا القول أن القانون قد ألمّ بمسألة الأرشيف في الجزائر العمومي منه والخاص، شدد على ضرورة صيانته، معالجته، و توفير الظروف الملائمة لحفظه، كما لم يكن مجحفا في حق الباحثين في الاطلاع عليه. لتبقى كل الصعوبات – وهي كثيرة - التي يواجهها هؤلاء في الحصول على الوثائق الأرشيفية، في ناتجة عن ذهنيات المسؤولين المشرفين على القطاع خاصة و أن عددا منهم ليسوا أرشيفيين من حيث التخصص، فنجدهم غير متعاونين مع الباحثين، كما أن البعض و

لكونهم غير متحكمين في مسألة قابلية الوثيقة للإطلاع من عدمه، لعدم قدرتهم على تعرفهم على ذلك، فإنهم يحتجزون كل الوثائق و يمنعون الاطّلاع عليها مخالفين بذلك القوانين و التشريعات.

ثانيا: أرشيف الجزائر الحديث (1830-1962)

عانت إفريقيا طيلة القرن ال 19 من مطامع الاستعمار على كافة ثرواتها، الاقتصادية وحتى الثقافية ، ولم يسلم مجال الأرشيف من ذلك فقد تأثر كثيرا بتحويل أرصدته إلى البلدان المستعمرة[4]، و لم تستثنى الجزائر من هذا المشكل بل بالعكس حيث منذ السنوات الأولى للاستعمار ، وضعت الإدارة الاستعمارية الأرشيف تحت سلطة "رجالها".ففي عام 1845 كُلّف رئيس أمانة الإدارة المركزية [5] بمهمة حفظ الأرشيف فقام بجمع تلك التي كانت محفوظة بالمساجد أو الزوايا، و خزنها في مخازن مهيأة لذلك قبل تحويلها إلى باريس بعد إنشاء وزارة الجزائر و المستعمرات في جوان 1860[6]، كما أتلفت عدة وثائق وبُعثرت في بلدان أخرى بعد 1830[7]و الباقي تأثر بالمعارك طيلة القرن ال 14، وإلى غاية 1908 لم تتخذ أية إجراءات للحفظ، "أرشيف الإدارات كان متراكم في قبو القصر القديم"[8] في ظروف غير ملائمة و عرضة للغبار و التعفن والإقصاء المعتمد أحيانا.

يمكن القول أن التنظيم الموضوعي للأرشيف المركزي للجزائر لم يتم إلا عام 1908[9]، حين تم بقرار إنشاء مصلحة الأرشيف، و كُلّف أرشيفي الحكومة العامة بانجاز تحريات حول كل المخازن (ولائية، بلدية، أرشيف عسكري)[10] و إعطاء تقارير حول طبيعة الوثائق المخزنة و حول إمكانية أو وجوب دفعها للحكومة العامة و هذا ما تم بدليل أن أطنانا من أرشيف الجزائر لازالت بفرنسا. من ناحية أخرى تاريخ أرشيف الجزائر للفترة الاستعمارية يتميز بإنشاء بنايات مخصصة لحفظ الأرشيف على مستوى

القطاعات الجهوية و ملاحقها، منها مبنى أرشيف ولاية وهران الحالي الذي يُعتبر من أحسن المباني الخاصة بالأرشيف حتى في الوقت الحالي في الجزائر نظرا لمطابقته إلى حدّ كبير للمعايير الدولية الخاصة بمباني الأرشيف. كما تميّزت هذه الفترة بصفة عامة بتعميم حفظ الوثائق التي تنتجها الإدارات وكان النمط المستعمل هو الترتيب بالسلاسل، كل سلسلة ترتبط بموضوع وتنقسم بدورها إلى سلاسل فرعية.

من ناحية أخرى و من السلبيات الأكثر تأثيرا على مجال الأرشيف في الجزائر أنه ميّز هذه المرحلة حدثان، الحدث الأكثر أهمية هو أن الإدارة الفرنسية منعت الجزائريين من العمل في مجال الأرشيف ودام هذا الاستثناء إلى غاية الاستقلال حيث لم يكن يوجد أي أرشيفي جزائري، و الحدث الثاني المؤسف في هذه المرحلة هو تحويل الأرشيف الجزائري إلى أكس آن بروفانس (فرنسا) بين 1961-1962، عشية الاستقلال: حيث تم تحويل الجزء الأكبر من الأرشيف الجزائري (200 ألف علبة) 600 طن أرشيف للفترة الاستعمارية (1830-1962)، و 1500 صندوق للفترة العثمانية ، عكس وهران حيث كمية الأرشيف المحول لم تتجاوز 43 طن أي 1600 كيس[11]، مدينة الجزائر وقسنطينة عرفتا أكبر التحويلات حيث حول من قسنطينة ما لا يقل عن 18000 حزمة أي ما يعادل 200 طن، و المأساة عرفتها مدينة الجزائر حيث حملPierre Boyer حتى سلاسل الصحافة[12]، و ما لم يحول إلى فرنسا، ثم إقصاء الجزء الأكبر منه.

ثالثا: إطار تصنيف الأرشيفي التاريخي الجزائري 1830-1962

من أجل وضع الأرصدة الأرشيفية تحت تصرف الباحثين، و تسهيل عملية الإطلاع عليها، اعتمد علم الأرشيف على أطر تصنيف ترتّب و تنظّم

الأرصدة الأرشيفية حسب مواضيع ترتبط أساسا بالوثائق وخاصة بالهيئات المنتجة لهذه الوثائق.، يضم كل موضوع مجموعة من السلاسل الأرشيفية [16].

يخضع تصنيف أرشيف الفترة الاستعمارية في الجزائر إلى ثلاثة أطر تصنيف:

1-3 إطار تصنيف أرشيف الحكومة العامة Archives du gouvernement général:

والذي صُنّفت حسبه وثائق الحكومة العامة والإدارات المركزية، إضافة إلى وثائق القنصلية الفرنسية لما قبل فترة الاستعمار (من 1686 إلى 1831)، و الأرشيف الإسباني للفترة الممتدة ما بين القرنين السادس عشر و السابع عشر) ، هذا التصنيف الذي وضع إطاره المحافظ الرئيسي للأرشيف في الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي جابريال إسكير Gabriel Esquer و الذي صنّفت على إثره وثائق الحكومة، الوزارات، و الإدارات المركزية، إضافة إلى الأرشيف الذي أنتج خلال الوجود الاسباني، والتركي في الجزائر.

هذا التصنيف يضم ثلاث أقسام كبرى هي:

القسم 1: الأرشيف ما قبل 1830 و يشمل السلاسل من A إلى D

القسم 2: الأرشيف ما بعد 1830 و يشمل السلاسل من E إل Y

القسم 3: الأرشيف العربي و التركي و يشمل السلسلة Z

2-3 إطار تصنيف أرشيف العمالات: rchives départementales

صنّفت حسب إطار التصنيف هذا، وثائق الإدارات العمومية على مستوى العمالات، و الولايات، هذا الإطار قام بوضعه في الجزائر، في الفترة الإستعمارية، بروسبار آلكي Prosper Alquier المحافظ بمصلحة أرشيف عمالة قسنطينة، و أدخل عليه كل من بيار بويي Pierre BOYER، محافظ مصلحة أرشيف عمالة قسنطينة ، وإيف رونودان Yves RENAUDIN محافظ

مصلحة أرشيف عمالة وهران بعض التعديلات على مستوى بعض السلاسل باقتراح سلاسل فرعية مختلفة.

3-3 إطار تصنيف أرشيف البلديات المختلطة: Archives des communes mixtes

هذا الإطار يخص أرشيف البلديات المختلطة (المزدوجة)، تم وضعه على إثر المنشور المؤرخ في1897/02/12 الذي أرسله الحاكم العام إلى والي قسنطينة من أجل تنظيم وثائق البلديات لتسهيل العمل على الرؤساء البلديات المنتخبين عند استلامهم لمهامهم. و أطلق على إطار التصنيف هذا بتصنيف ريمون Rémond بعد تعديله من طرف بلدية ريمون المزدوجة . يضم هذا التصنيف 18 سلسلة من A إلى S باستثناء J ، وتتفرع كل سلسلة إلى سلاسل فرعية.

رابعا: الأرشيف التاريخي المحفوظ بمصلحة أرشيف ولاية وهران

مصلحة أرشيف ولاية وهران هي مصلحة حفظ مؤقت للأرشيف الإداري لمختلف المصالح الناشطة على مستوى الولاية بدءا من ديوان الوالي، و المصالح التابعة له، الأمانة العامة و كافة مصالحها، إضافة إلى كل المصالح التابعة لكل من مديريات التنظيم و الشؤون العامة، و مصالح مديرية الإدارة العامة، كما يوجد على مستواه أيضا بعض الأرصدة الأرشيفية لبعض المديريات التنفيذية، و إلى جانب هذا فإن المصلحة تحفظ الرصيد الأرشيفي التاريخي للولاية لما قبل و ما بعد الاستقلال. حيث أن ولاية وهران، من الولايات التي تزخر برصيد أرشيفي معتبر للفترة الاستعمارية ، الذي رغم تعرضه إلى الترحيل إلى ما وراء البحر، من طرف المستعمر الفرنسي، على غرار الأرصدة الأرشيفية لباقي الولايات و التي كانت محفوظة بمصالح الأرشيف

الجهوية ، إلا أنه و حسب إحصائيات السيّد عبد الكريم بجاجة أخصائيي الأرشيف في الجزائر[13]، فإن ولاية وهران كانت أقل تضررا من الجزائر العاصمة وقسنطينة، إذا يبدو أن المحافظ على مستوى مصلحة أرشيف عمالة وهران آنذاك، "إيف رونودان" لم يطبق التعليمات[14]، أو لم يكن له الوقت الكافي لتطبيقها بترحيل كل ما كانت تحفظه المصلحة من أرصدة.

و لعل ثراء هذا الرصيد هو ما ظلّ يثير اهتمام باحثي المنطقة الذين كانوا و لا يزالوا يتوافدون على مصلحة الأرشيف بهدف الاطّلاع على مختلف الأرصدة التي لا تزال محفوظة إلى يومنا على مستواها، واستعمال المعلومات التي تتضمنها كأداة إثبات الحقائق و الوقائع كما وردت، و هذا طبعا حسب الملفات المرتبطة بمواضيع البحث لكل منهم.

إن عدم وجود مركز أرشيف ولائي أو حتى جهوي خاص بالأرشيف التاريخي، جعل مصلحة أرشيف ولاية وهران تحتفظ بالأرشيف النهائي للفترة الاستعمارية، بموجب المرسوم رقم 77-76[15]. في حين و بسبب ضيق المكان على مستوى هذه المصلحة، يبقى غالبية الأرشيف التاريخي لما بعد الاستقلال محفوظا على مستوى الإدارات المنتجة من مديريات و مؤسسات، بمكاتب الحفظ المؤقت لهذه الإدارات، و تحت إشراف أرشيفيين متخصصين، أو بمستودعات حفظ خارج الهيئات هذه، و حتى على مستوى المكاتب المنتجة له أحيانا، مع كل ما يمكن تصوره من خلال هذه الوضعية من ظروف غير ملائمة للحفظ ترتبط أساسا بالتكدس، و عدم ملائمة المبنى أو قاعات الحفظ لحفظ هذه الأرصدة لمدة طويلة. وهو بهذا يبقى غير معالج، و غير قابل للإطلاع رغم استوفائه الآجال الخاصة بذلك بالنسبة لبعضه.

4 -1 الرصيد الأرشيفي التاريخي لما بعد 1962:

حسب التشريع الجزائري تصبح الوثائق المنتجة من طرف مختلف الهيئات عمومية كانت أو خاصة أرشيفا تاريخيا قابلا للإطلاع عليه و استعماله من طرف الباحثين كأداة إثبات للمعلومات التي تتضمنها البحوث التي يقدّموها، و كما سبقت الإشارة إلى ذلك بعد 25 سنة من إنتاج هذه الوثائق، هذا إذا لم تكن هذه الملفات تتضمن معلومات قد تؤثر سلبيا على أمن البلاد أو استقرارها، و أيضا إذا لم تكن تتعلق بالحياة الخاصة للأفراد، ففي هذه الحالات فقد تتمدّد الآجال المحددة للإطلاع على هذه الوثائق إلى ما يتعدّى ذلك مثلما يوضحه القانون الخاص بالأرشيف في الجزائر. فالوثائق الأرشيفية التي مرّ عليها خمس و عشرين سنة منذ إنتاجها هي قابلة للإطلاع، أي أن كل الوثائق المنتجة قبل سنة 1990 يمكن أن تخضع للإطلاع و الاستعمال من طرف الباحثين انطلاقا من بداية سنة 2016 ، أي بعد إنهائها الآجال القانونية الخاصة بذلك و المحدّدة ب 25 سنة، شريطة أ، تكون قد خضعت للمعالجة و التصنيف حسب مخطط التصنيف للمصلحة، وأن تكون قذ أنجزت لها أدوات بحث تعرّف الباحثين بها و بما تتضمنه من ولفّات ومستندات. رغم احتواء مصلحة أرشيف ولاية وهران على كمّ هائل من الأرصدة الأرشيفية لما بعد الاستقلال أي ما بعد 1962، بحجم يقارب العشر آلاف متر ليني، أي ما يقارب ثلثي ما تزخر به هذه المصلحة من رصيد، فإن هذا الأخير في مجمله يظلّ غير قابل للإطلاع كونه لا يزال غير معالج، و لم يخضع لأي تصنيف أو وصف أرشيفي، و هذا بسبب انشغال المصلحة و موظفيها بمعالجة أرشيف الفترة الاستعمارية، و أيضا لتكفّلهم في نفس الوقت بأرشيف العمر الثاني لمختلف مصالح الولاية، كون المصلحة و حسب النصوص التي تسيّرها مصلحة حفظ مؤقت أي مصلحة أرشيف العمر الثاني، ممّا ينعكس سلبا على حق

الإطلاع بالنسبة للباحثين، ذلك أن الأرصدة الأرشيفية لما بعد الاستقلال يمكن أن تشكّل مواضيع بحث ذات أهمية بالنسبة لهم، و يمكن القول أن هذا يمثل تأخر كبير تشهده المصلحة على غرار باقي مصالح أرشيف الولايات والبلديات التي تعجز عن تلبية طلبات القراء و المستعملين لأرشيف هذه الحقبة من الزمن. و يبقى الرصيد الأرشيفي التاريخي لما قبل الاستقلال هو الوحيد الذي يستغل من طرف الباحثين.

4-1-1 إطار تصنيف الأرشيف التاريخي لما بعد 1962

الأرشيف التاريخي لما بعد الاستقلال المحفوظ على مستوى مصلحة أرشيف ولاية وهران يمثل الوثائق التي أنتجتها مختلف الإدارات و المؤسسات العمومية التي أنشأت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ولأن هذا الرصيد لم يخضع لمعالجة أرشيفية، فإنه لا يزال يتبع التصنيف الذي كان يصنّف على أساسه على مستوى الإدارات التي أنتجته، أي حسب الإدارات التي أنتجته و المصالح التابعة لها، و هو ما يمثل تصنيفا هيكليا للإدارات المنتجة أو الدافعة، و هذا طبقا لمبدأ تصنيف الأرشيف الإداري الوسيط المعروف في مجال الأرشيف بمبدأ النشأة أو مبدأ احترام الأرصدة.

4-1-2 أهم الأرصدة الأرشيفية التاريخية لما بعد الاستقلال:

أهم الأرصدة الأرشيفية التاريخية لما بعد الاستقلال المتواجدة على مستوى مصلحة أرشيف ولاية وهران، ما كانت تنتجه و لا تزال مختلف المصالح التابعة للولاية والتي تتمركز على مستوى مقر هذه الهيئة، و أيضا أرشيف مختلف المديريات التنفيذية الولائية، و أرشيف بعض البلديات إلى جانب ما أنتجته بعض المؤسسات العمومية. و رغم أن هذه الأرصدة غير مصنّفة، و غير معالجة في

الوقت الحالي، لدى لا يمكن التطرق بالتفصيل إلى أنواع الوثائق التي تكوّنها، يمكن ذكر أهم الأرصدة التي تكوّنها:

- أرشيف ديوان الوالي- أرشيف الأمانة العامة- أرشيف مديرية التنظيم و الشؤون العامة- أرشيف مديرية الإدارة المحلية - أرشيف المجلس الشعبي الولائي ،إلى جانب أرشيف بعض الهيئات الخارجية مثل- أرشيف العدالة- أرشيف مديرية الصحة

4-2 الرصيد الأرشيفي التاريخي من 1830إلى1962

الرصيد الأرشيفي التاريخي للفترة ما بين 1830-1962 بمصلحة أرشيف ولاية وهران، يتكوّن من حوال خمسة آلاف متر ليني، وحدة القياس الخاصة بالأرصدة الأرشيفية، خصّص له مخزن كامل من المخازن الثلاث التي تضمّها مصلحة الأرشيف، و هو عموما يظل محفوظ على مستوى هذه المصلحة في حالة تكدس نوعا ما في انتظار انجاز مركز أرشيف خاص بالأرشيف التاريخي يكون ذو صفة جهوية يجمع فيه كل الأرشيف التاريخي لولايات الغرب الجزائري المبعثر في عدة أماكن، أو ولائية يخصص لأرشيف الولاية التاريخي المخصص للبحث العلمي.

4-2-1 إطار تصنيف الأرشيف التاريخي للفترة من 1830 إلى 1962

يخضع الرصيد الأرشيفي التاريخي للفترة ما بين 1830-1962 بمصلحة أرشيف ولاية وهران لإطار تصنيف أرشيف العمالات Archives départementales الذي قام بوضعه في عمالة وهران المحافظ إيف رونودان سنة 1927، والذي يصنف الأرشيف التاريخي موضوعيا إلى سلاسل تتفرع كل منها إلى مجموعة سلاسل فرعية، وهو يضم 24 سلسلة من السلسلة A إلى Z ، باستثناء J وW اللتين تركتا تحسبا لمواضيع جديدة قد تظهر مستقبلا بتطور مجالات

العمل، تؤدي إلى ظهور أنواع من الوثائق الجديدة التي ترتبط بها، أو لانقسام بعض المجالات أو الموضوعات إلى اثنين، كما كان الشأن مع تصنيف الأرصدة الوثائقية في المكتبات وظهور علوم جديدة مثل الإعلام الآلي.

2-2-4 أهم الأرصدة الأرشيفية التاريخية للفترة (1830-1962)

الأرشيف التاريخي لعمالة وهران القديمة يضم الأرصدة التالية الموزّعة على السلاسل و السلاسل الفرعية كما يلي:

- **السلسلة La série A** : قوانين، مراسيم و قرارات Lois, décrets et arrêtés : يدخل ضمن هذه السلسلة الرصيد المتعلق بكل المنشورات الرسمية الصادرة عن مؤسسات حكومة الفترة الاستعمارية من سنة 1841 إلى سنة 1962.

- **السلسلة La série B : الإدارة العامة للجزائر** : تضم هذه السلسلة الوثائق التي تخص الجزائر بصفة عامة، و هي تنقسم إلى ثلاث سلاسل فرعية:

1B التي تخص وثائق الأحداث السياسية (1833-1879)

2B تخص التغيرات الإقليمية Modifications territoriales

3B تخص سجلات المراسلات و القرارات (1832-1841)

هذه السلسلة تمّت معالجتها، و أُنجز لها أداة بحث هي الفهرس الترقيمي المفصل الخاص بالسلسلة B

- **السلسلة** La série C **الموظفين** : تخص وثائق الموظفين لمختلف الإدارات، هذه الملفات ليست قابلة للإطلاع بالنسبة للباحثين، وإنما البحث يقتصر فقط على ذوي الحقوق.

- **السلسلة** La série D الاستحقاقات الشرفية : تحوي على الوثائق الخاصة بالاستحقاقات الشرفية لموظفي العمالة، المكلفين بشؤون الأهالي. هذا الرصيد حُوّل إلى آكس Aix en Provence (ما قبل 1950). ما عدا ملف خاص بأوسمة الشرف خاص بالأوربيين (بين 1926-1928)

- **السلسلة** La Série E : **الانتخابات:** تحوي مجموع الوثائق الخاصة بمختلف الانتخابات التي نظمتها إدارة الاستعمار مثل قوائم الانتخابات، المحاضر النهائية،...

انتخابات مجالس الأمة، المجالس البرلمانية، المجالس البلدية، ...

نسبة الإطلاع على هذه السلسلة قدّرت ب 6,2% بين 2006- 2009

- **السلسلة** La Série F: **الشرطة و الصحة:** و هي من أهم السلاسل المرتبطة بتاريخ الجزائر، و من أكثرها إطّلاعا من طرف الباحثين، وثائقها تمتد من بداية الاستعمار إلى نهايته مثل وثائق الشرطة المحلية من الفترة (1832 إلى 1945)، و هي تضم ثلاث سلاسل فرعية:

1F الأمن العام

2F الشرطة الإدارية

3F الصحة Hygiène

السلسلة الفرعية 1F أنجزت لها أداة بحث هي عبارة عن فهرس ترقيمي مفصل

نسبة الإطلاع على وثائق هذه السلسلة قدّرت ب 13,4% بين 2006-2009

- **السلسلة La Série G السكان، الحالة المدنية:** و تضم الوثائق المرتبطة بالسكان مثل الإحصاءات، التجنيس، حركية السكان،...و تحوي ثلاث سلاسل فرعية:

1Gالإحصاءات الخماسية، و حركية السكان

2G الحالة المدنية، التجنيس

GGالجداول العشرية

و تمتد الوثائق التي تكونها من(1831- 1921)

الإطلاع على وثائق هذه السلسلة يتم من خلال البطاقات المنهجية، أو الموضوعية، لعدم وجود أداة بحث خاصة بها.

نسبة الإطلاع على وثائق هذه السلسلة قدّرت ب 6,8% بين 2006-2009

- **السلسلة** La Série H **:الزراعة، التجارة، و الصناعة** : هذه السلسلة تجمع الأرصدة الخاصة بالوثائق الاقتصادية، و هي تنقسم إلى السلاسل الفرعية التالية:

1H : الزراعة

2H : التجارة

3H : الصناعة

4H : التمويل

5H : العمل

10H: الغرفة التجارية

السلسلة H أغنى السلاسل من حيث حجم الوثائق، و تمتد الوثائق التي تكوّنها من (1833- 1958)

أغلب السلاسل الفرعية لهذه السلسلة خضعت للمعالجة، و أنجزت لها أدوات بحث، منها:

- فهرس ترقيمي موجز خاص بالسلسلة الفرعية 2H التجارة
- فهرس ترقيمي موجز خاص بالسلسلة الفرعية 3H : الصناعة
- فهرس ترقيمي موجز خاص بالسلسلة الفرعية 4H : التمويل
- فهرس ترقيمي موجز خاص بالسلسلة الفرعية 5H : العمل
- فهرس ترقيمي موجز خاص بالسلسلة الفرعية 10H: الغرفة التجارية

نسبة الإطلاع على وثائق هذه السلسلة قدّرت ب 05,5% بين 2006-2009

- **السلسلة** I La Série : **الشؤون الإسلامية:** و هي تخص الوثائق الناتجة عن نشاط المصالح الإدارية المكلفة بإدارة شؤون المسلمين، خاصة الوثائق التابعة لمركز المعلومات والدراسات (CIE) الذي أنشأ سنة 1935، و مصلحة الربط الشمال إفريقي (SLNA) Service de liaison nord-africaine ، كما يضم بعض المعلومات و البيانات حول:

- المسائل السياسية من 1837إلى 1961،
- الاقتصادية والاجتماعية من (1899 إلى 1958) **الخاصة بالجزائريين**
- الحركة الوطنية، العمل النقابي، العبادة، التعليم الإسلامي، الصحف و المنشورات من (1903إلى 1961).

هذه السلسلة أيضا تمّت معالجتها، و أنجزت لها أداة بحث هي الفهرس الترقيمي المفصل الخاص بالسلسلة I

تعتبر السلسلة I السلسلة الأكثر استعمالا من طرف الباحثين، حيث قدّرت نسبة الإطلاع على وثائق هذه السلسلة ب 52,3%لنفس الفترة أي بين سنتي 2006- 2009

- **السلسلة** La Série K : **الإدارة و المحاسبة الإقليمية للعمالات** :

تعتبر أيضا من السلاسل المهمة بالنسبة للتاريخ السياسي والاجتماعي للمنطقة ، وهي مطلوبة بكثرة من طرف الباحثين، وثائقها تمتد من (1930 إلى 1960).

وثائقها تتعلق بالشؤون الداخلية، نشاطات الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، و قطاع البناء .

تضم السلاسل لفرعية التالية:

K قرارات الوالي

1K ديوان الوالي

2K نواب الوالي

4K المحاسبة للعمالة

4KK سجلات المحاسبة

5K مباني العمالة

6K المجلس العام

7K القضاء الإداري

7KK القضاء الإداري

بعض السلاسل الفرعية المرتبطة بهذه السلسلة خضعت هي الأخرى للمعالجة، و أنجزت لها أدوات بحث تمثلت معظمها في فهارس عددية موجزة، منها:

- الفهرس العددي الموجز الخاص بالسلسلة الفرعية 1Kديوان الوالي (1887-1962)

- الفهرس العددي الموجز الخاص بالسلسلة الفرعية 7K القضاء الإداري (1953-1962)

و قد قدّرت نسبة الإطلاع على وثائق هذه السلسلة ب 4,2% من الفترة الممتدة بين 2006 و 2009

- **السلسلة** La Série L: الإدارة و المحاسبة البلدية: تتميز بحجم معتبر يتكون من أكثر من 1500 حزمة أرشيفية ، تتكون من خمس سلاسل فرعية، تتعلق بالمواضيع التالية:

- الميزانية و المحاسبة
- المدارس
- الأعمال و البناء
- أرشيف البلديات الملغاة

الأعمال البلدية

نسبة إطلاع قدّرت ب 3,4% بين 2006-2009

- **السلسلة** La Série M:**الاستعمار:** تندرج تحت هذه السلسلة كل الوثائق المنتجة من طرف المصالح التي كانت تعالج المسائل و المشاكل الناتجة عن الاستعمار بالمنطقة، وهي أيضا من السلاسل المهمة بالنسبة للبحث التاريخي في المجال الاقتصادي و الاجتماعي للمنطقة.

- وضعية قرى المستعمرة
- Doléances - شكاوي (الكولون)
- المصادرات التي حدثت في القرن ال 19 عشرexpropriations

- **السلسلة** La Série N: **الملكية العقارية الخاصة بالسكان الأصليين** Propriété Indigène

لا يزال هذا الرصيد مطلوب للإطلاع و البحث من طرف ذوي الحقوق خاصة، وتتكون خاصة من عقود الملكية Titres de propriétés،

المسوحات (المسوح) الشاملةEnquêtes d'ensemble،والمسوحات المجزأة (الجزئية)Enquêtes partielles.

إطلاع لذوي الحقوق (إداري)

- **السلسلة** La Série O : **المالية: تعتبر** أيضا من السلاسل المطلوبة من طرف الباحثين، و المهمّة بالنسبة للتاريخ الاقتصادي للعمالة، تمتد وثائقها على الفترة الزمنية (1848 إلى 1953)و تتكون خاصة من السلاسل الفرعية التالية:

- *10Oالإسهامات المباشرة*
- *20O الإسهامات المباشرة*
- *30Oالتسجيلات*
- *40Oالبيانات الجمركية*

و قد قدّرت نسبة الإطلاع على وثائق هذه السلسلة ب 3,1% من الفترة الممتدة بين 2006 و 2009

- **السلسلة** La Série P: **أملاك الدولة** Domaines de L'Etat: غالبية الوثائق التابعة لهذه السلسلة تمّ تحويلها إلى "أكس آن بروفنس"،حيث لم يتبقى إلا ما يقارب العشرة حزمات تتعلق بعمالة وهران، مستغانم، تيارت، و تلمسان.

هذه الوثائق تمتد من سنة 1897إلى 1956

- **السلسلة** La Série Q: الشؤون العسكرية : **تعتبر** أيضا من السلاسل المطلوبة كثيرا للإطلاع من طرف الباحتين لطابع وثائقها المرتبط بتاريخ الجزائر، تتكون من السلاسل الفرعية التالية:

- 1Q حرب 1914-1918

- 2Q حرب 1939 - 1945

- QQ إحصاء و تجنيد و توظيف الدفعات أو الصفوف (Les Classes)

و قد قدّرت نسبة الإطلاع على وثائق هذه السلسلة ب 3,0% من الفترة الممتدة بين 2006 و 2009

- **السلسلة** La Série R: **الأشغال العمومية** : أكبر رصيد بمصلحة أرشيف ولاية وهران للفترة الاستعمارية، يتكون من ثماني سلاسل فرعية :

1R شبكة الطرقات و المسالك Voirie et vicinalité

2R النقل العمومي

3R الري

4R الشلالات (المصبات) و منابع المياه chutes d'eau et sources

5R الموانئ و المطارات

6R المحاجر و المناجم Mines et carrières

7R السيارات

8R التهيئة العمرانية Urbanisme

نسبة إطلاع قدّرت ب 4,2% بين 2006-2009

- **السلسلة** La Série S: **التعليم(التدريس) العمومي، الفنون** : Instruction publique, beaux-arts رصيد مهم جدا يعرفنا

بوضعية التعليم في الجزائر، غير كبير حجما، يتكون من بين وثائق تمتد من (1880-1960)، و يتكون من السلاسل الفرعية التالية:

S1 المنح

2S التعليم العالي

3S التعليم الابتدائي و التقني

4S المدارس القرآنية Ecoles coraniques et Medersas

5S الفنون و الأدب

6S البطاقات المدرسية

- **السلسلة** La Série T: **العدالة** : الرصيد الكامل لهذه السلسلة الخاص بالفترة ما قبل الاستقلال، ثم تحويله إلى آكس أن بروفانس، و هي اليوم تضم رصيد الجهاز القضائي المنتج ما بعد الاستقلال، الذي تم دفعه للمصلحة، وهو غير قابل للإطلاع بالنسبة للباحثين لعدم استوفاء آجال الاطلاع على هذا النوع من الأرشيف المحددة ب 50 سنة، و هو يخضع فقط للإطلاع الإداري.

- **السلسلة** La Série U: العبادة : هذا الرصيد أيضا تم تحويله كاملا، و لم يتبقى منه إلا حزمة واحدة تتعلق بالعبادة اليهودية، والمقابر اليهودية، تعود وثائقه للفترة ما بين (1851-1918).

- **السلسلة** La Série V : **المؤسسات الخيرية و المستشفيات:** رصيد غني من حيث الحجم أكثر من 200 حزمة أرشيفية، يتكون من السلاسل الفرعية التالية:

1V أرشيف المستشفيات التابعة للعمالة 1900- 1962

2V الطفولة المسعفة 1894- 1941

3V المساعدات و الإنقاذ 1854-1956

- **السلسلة** La Série X: **المؤسسات العقابية :** تضم وثائق بعض المؤسسات العقابية التابعة لعمالة وهران، تم تحويل معظم هذه الوثاق ، لم يترك إلى بعض الملفات الخاصة بالمحاسبة، و المراسلات، و المنشورات.

- **السلسلة** La Série Y: **أرشيف متنوع:** تضم الملفات والوثائق التي لم تجد لها مكانا ضمن السلاسل السابقة، لدى نجد فيها أرشيفا متنوعا. مثل بعض الوثائق الخاصة بالجالية اليهودية

- **السلسلة** La Série Z: **أرصدة متنوعة:** تتضمن هذه السلسلة أرصدة متنوعة من التي لم يكن ممكنا إدراجها ضمن السلاسل الأخرى، فنجد فيها مثلا:

- رصيد خاص بقنصل تشيكوسلوفاكيا (1926-1933)

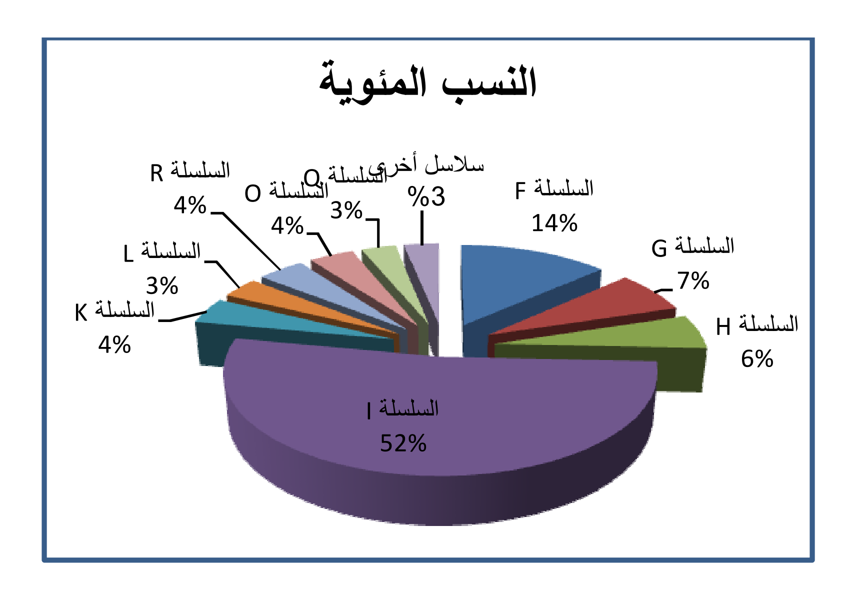
- أرشيف الإيداع القانوني للوثائق المطبوعة على مستوى العمالة (1926-1960)

- رصيد سيد قارة، نائب و رئيس المجلس العام لوهران (1957-1962)

- رصيد الغرفة التجارية لوهران (1900 - 1958)

و أرصدة أخرى.....

خامسا: البحث العلمي و الإطلاع على الأرشيف التاريخي بمصلحة أرشيف ولاية وهران



نسب إطلاع الباحثين على الرصيد الأرشيفي التاريخي لولاية وهران بين سنتي 2006-2009

الرصيد الأرشيفي التاريخي للفترة الاستعمارية في معظمه كان محل معالجة منذ منتصف سنوات السبعينات إلى بداية القرن الحالي، من طرف أرشيفي المصلحة، حيث نتج عن هذه المعالجة عدّة أدوات بحث وُضعت تحت تصرف الباحثين، رغم أنه في السنوات الأخيرة، لاحظنا سحب البعض منها من قاعة المطالعة، بالنظر للسياسية "القمعية" التي أصبحت المصلحة تنتهجها اتجاه الباحثين، و المتمثلة في منع العديد من الأرصدة عن الاطّلاع، علما أن هذه الأرصدة كانت قابلة للإطلاع في السنوات السابقة، و سبق للعديد من الباحثين من استعمال مضامينها في أبحاثهم و رسائلهم.

أدوات البحث الخاصة بهذه الأرصدة متنوعة، إلاّ أن أغلبها عبارة عن فهارس ترقيمية أو كما تدعى أيضا الفهارس العددية بنوعيها: الموجزة و لمفصلة على حدّ سواء. حيث أنه اعتُمد على هذا النوع من أدوات البحث لسببين: الأول كونها لا تتطلب الوقت الطويل للإنجاز، مقارنة بالفهارس التحليلية مثلا، خاصة و أن المصلحة لا تحوي على اليد العاملة المتخصصة بأعداد كبيرة. أما السبب الثاني و الأهم هو أن هذا النوع من أدوات البحث و رغم سهولة انجازه، إلا أنه يساعد الباحثين كثيرا ذلك أن الفهارس العددية تصل بوصف محتوى الأرصدة إلى الملفات، مما يمكّن الباحثين من التعرف على أهم الملفات المكوّنة للرصيد مع تواريخها القصوى و أماكن الأحداث التي تشير إليها.

من أجل التعرف على مدى استعمال الباحثين للرصيد الأرشيفي التاريخي لعمالة وهران ، و خاصة على الأرصدة الأرشيفية التي جلبت اهتمام الباحثين أو على الأقل التي كانت الأكثر استعمالا من طرفهم، قمنا بإحصاء نسبة الأرصدة الأرشيفية المطّلع عليها خلال فترة زمنية امتدّت على أربع سنوات من سنة 2006 إلى سنة 2009، فمثلما يلاحظ من خلال الشكل الذي ترجمت له هذه النتائج، فقد أفادت هذه الأخيرة أن الرصيد الأكثر استعمالا من طرف الباحثين هو السلسلة I التي تتعلق بالشؤون الإسلامية نظرا لما تحمله هذه السلسلة من وثائق تتعلق بشؤون الجزائريين ، هذه السلسلة التي استحوذت لوحدها على أكثر من نصف عمليات الإطّلاع خلال الفترة المعنية بالدراسة و التي بلغت 52% من مجموع الوثائق المطّلع عليها، ممّا يدل على مدى اهتمام الباحثين الجزائريين بالحياة الاجتماعية، الثقافية، و أيضا السياسية للجزائريين خلال فترة الاستعمار و محاولة معرفة مدى معاناتهم طيلة فترة الاستعمار، و تعامل إدارة المستعمر مع هذه الفئة من المواطنين، هذه الإدارة التي كان معروف عنها تصرفها القمعي، والتي ظلّت تسنّ القرارات

الانحيازية و تطبقها ضد الجالية العربية و السكان الأصليين أصحاب الأرض، هذا ما كان يجلب الباحثين من خلال المواضيع التي ترتبط بهذه الأرصدة.

كما أن الجانب الأمني خلال تلك الفترة يمثل أيضا أحد المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين الجزائريين، فلا شك أن أحداث الثورة الجزائرية بعظمتها التي يشهد العالم لها بها، و ما ميّزها من عمليات بطولية لثوّارها، وأيضا وحشية و جرائم المستعمر اتّجاه شعبها حتىّ العزل منهم ظلّت وستبقى تثير اهتمام الباحثين لمعرفة ما تتضمّنه الملفات سواء المتاحة للإطّلاع منها أو التي لم تستوفي آجال ذلك. فسلسلة F التي تتعلق بأرشيف الشرطة عرفت خلال الفترة المعنية بالإحصاء استعمال نوعا ما مكثّف من طرف الباحثين الجزائريين حيث قدّر ذلك ب 14%، و هذا يرجع خاصة إلى ارتباط وثائق هذه السلسلة ارتباطا وثيقا بتاريخ الجزائر المعاصر و الخاص بالفترة الاستعمارية وكذا فترة الثورة التحريرية و أرصدتها المطلوبة بكثرة من طرف الباحثين المهتمّين بتاريخ الجزائر السياسي و تاريخ الثورة التحريرية. فرصيد الشرطة يضم كل الملفات الخاصة بالعمليات الفدائية التي كان ينفّذها الثوار، والملفات الخاصة بالمجاهدين الذين كانوا محل البحث من طرف شرطة الاحتلال، ثمّ كان من ألقي عليه القبض منهم محل استنطاق، تعذيب، ومحاكمة.

الخاتمة

يعاني مجال الأرشيف في الجزائر من صعوبات ترتبط أساسا بلامبالاة المسؤولين، الذين لا يولون أهمية لهذا القطاع، كما يعاني أيضا من عدم تخصص المشرفين عليه أحيانا، هذا ما ينعكس سلبيا على إتاحة هذه الأرصدة للإطلاع، رغم أن هذا يعتبر الغاية الأساسية التي من أجلها تحفظ هذه الأرصدة، كما و رغم هذا يمكن القول أن الرصيد الأكثر استعمالا من

طرف الباحثين هو السلسلة I التي تتعلق بالشؤون الإسلامية نظرا لما تحمله هذه السلسلة من وثائق تتعلق بشؤون الجزائريين ، هذه السلسلة التي استحوذت لوحدها على أكثر من نصف عمليات الإطّلاع خلال الفترة المعنية بالدراسة و التي بلغت 52% من مجموع الوثائق المطّلع عليها، ممّا يدل على مدى اهتمام الباحثين الجزائريين بالحياة الاجتماعية، الثقافية، و أيضا السياسية للجزائريين خلال فترة الاستعمار و محاولة معرفة مدى معاناتهم طيلة فترة الاستعمار، و تعامل إدارة المستعمر مع هذه الفئة من المواطنين، هذه الإدارة التي كان معروف عنها تصرفها القمعي، و التي ظلّت تسنّ القرارات الانحيازية و تطبقها ضد الجالية العربية و السكان الأصليين أصحاب الأرض، هذا ما كان يجلب الباحثين من خلال المواضيع التي ترتبط بهذه الأرصدة. كما أن الجانب الأمني خلال تلك الفترة يمثل أيضا أحد المواضيع التي تثير اهتمام الباحثين الجزائريين، فلا شك أن أحداث الثورة الجزائرية بعظمتها التي يشهد العالم لها بها، و ما ميّزها من عمليات بطولية لثوّارها، و أيضا وحشية و جرائم المستعمر اتّجاه شعبها حتىّ العزل منهم ظلّت وستبقى تثير اهتمام الباحثين لمعرفة ما تتضمّنه الملفات سواء المتاحة للإطّلاع منها أو التي لم تستوفي آجال ذلك. فسلسلة F التي تتعلق بأرشيف الشرطة عرفت خلال الفترة المعنية بالإحصاء استعمال نوعا ما مكثّف من طرف الباحثين الجزائريين حيث قدّر ذلك ب 14%، و هذا يرجع خاصة إلى ارتباط وثائق هذه السلسلة ارتباطا وثيقا بتاريخ الجزائر المعاصر و الخاص بالفترة الاستعمارية و كذا فترة الثورة التحريرية و أرصدتها المطلوبة بكثرة من طرف الباحثين المهتمّين بتاريخ الجزائر السياسي و تاريخ الثورة التحريرية. فرصيد الشرطة يضم كل الملفات الخاصة بالعمليات الفدائية التي كان ينفّذها الثوار، و الملفات الخاصة بالمجاهدين الذين كانوا محل البحث من طرف شرطة الاحتلال، ثمّ كان من ألقي عليه

القبض منهم محل استنطاق، تعذيب، و محاكمة. و عموما يمكن القول أن ما يحويه الرصيد الأرشيفي لعمالة وهران القديمة بصفة عامة وهذه السلاسل بصفة خاصة لا يزال يحوي على الكثير من المعلومات تثير اهتمام الباحثين، و التي بإمكانها مساعدتهم في انشغالاتهم العلمية.

الهوامش:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد04، 1988، القانون 88 - 09 المؤرخ في 26 جانفي ، 1988، المادة 08
2. المرجع السابق، المادتين 10 و 11
3. المرجع السابق، المادة 15
4. MBAYE, Saliou, Problèmes spécifiques aux archives en Afrique, in « La Gazette des archives », N°166, 1er trim. 1982, pp. 24-25
5. SOUFI, Fouad M., En Algérie l'Etat et ses archives, Thèse de Magister, Alger, Univ., p.157
6. BADJADJA, A., Source de l'histoire du Proche Orient et de l'Afrique du nord dans les archives et les bibliothèques françaises, actes de colloque international sur les archives concernant l'histoire d'Algérie et conservées à l'Etranger, Alger, 16-19 Fev.1998, publication des archives nationales, N°8/1998, p.40
7. CHENTOUF, B., Décolonisation et problème des sources : sources locales, étrangères, et espagnole de l'histoire de l'Algérie au XIX siècle, actes de séminaire international sur les sources espagnoles de l'histoire d'Algérie, Oran 20-22 Avril., Alger, Archives nationales n°spécial, 1994, p.14
8. FRANC, Julien, Les sources d'archives : histoire de la colonisation de l'Algérie, Alger, S.n., 1978, p.35

9. Cabinet du gouverneur général d'Algérie, Service d'information, Documents algériens : les archives de l'Algérie, N°31, 15 oct. 1984
10. FRANC, Julien, Op. Cité, p.36
11. Cf., Le Contentieux archivistique Algéro-Français, Publication des archives nationales d'Algérie, N°03, 1996, p.10
12. SOUFI, F.M., Op. Cité. p.168
13. مجموعات مختلف عناوين الجرائد اليومية أو الأسبوعية و حتى التي تصدر شهريا أو غير ذلك والتي يحتفظ بها كأرشيف على مستوى مصالح أرشيف العمالات، هذه الجرائد تجمع حسب عناوينها لتشكل مجموعات سنوية أو فصلية، تجلّد على شكل كتب. و تسمّى باللغة الفرنسية les collections de journaux ، وهذا ما تقوم به مصالح أرشيف الولايات إلى يومنا.
14. BADJADJA, Abdelkrim (directeur des archives nationales d'Algérie, 1992-2001), Le Contentieux archivistique Algéro-Français, Publication des archives nationales d'Algérie, N°03, 1996, p.10
15. مجموعات مختلف عناوين الجرائد اليومية أو الأسبوعية و حتى التي تصدر شهريا أو غير ذلك والتي يحتفظ بها كأرشيف على مستوى مصالح أرشيف العمالات، هذه الجرائد تجمع حسب عناوينها لتشكل مجموعات سنوية أو فصلية، تجلّد على شكل كتب. و تسمّى باللغة الفرنسية les collections de journaux ، وهذا ما تقوم به مصالح أرشيف الولايات إلى يومنا.
16. المؤرخ في 20 مارس 1977 والمتعلق بالمحفوظات الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 23.
17. يصنّف ضمنها الأرشيف التاريخي، و هي تمثل مختلف مواضيع الأرشيف التاريخي، و تنقسم كل سلسلة إلى مجموعة سلاسل فرعية تمثل المواضيع الفرعية التي ترتبط بها.